

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٩٠

بشأن الموافقة على اتفاق التعاون الاقتصادي والتجاري
والاستثماري والفني بين حكومتى جمهورية مصر العربية
والملكة العربية السعودية الموقع في الرياض

بتاريخ ١٣/٣/١٩٩٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

قرر :

القانون الآتي نصه

(المادة الأولى)

ووفق على اتفاق التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني بين
حكومتى جمهورية مصر العربية والملكة العربية السعودية الموقع في الرياض

بتاريخ ١٣/٣/١٩٩٠

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ويعمل به من

تاريخ صدوره

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ ربيع الآخر سنة ١٤١١ هـ

(الموافق أول نوفمبر سنة ١٩٩٠)

هسني مبارك

اتفاقية

التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني

بين

جمهورية مصر العربية وحكومة المملكة العربية السعودية

ان حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة المملكة العربية السعودية انطلقا من روابط الاخاء العربية والاسلامية التي تربط بين شعبيهما والعلاقات التاريخية الوثيقة بين بلديهما .

واستنادا لما ورد في البيان المشترك الصادر في مدينة القاهرة يوم ٢٤ شعبان ١٤٠٩ هـ ، الموافق ٣١ مارس ١٩٨٩ ، على أثر زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود لجمهورية مصر العربية ، بتشكيل لجنة مشتركة للتعاون الثنائي بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية .

ورغبة منهما في تطوير التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني بين البلدين من أجل توسيع قاعدة المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة في مختلف المجالات وتعزيز التكامل الاقتصادي بين البلدين ، ودعم التنمية والتقدم لصالح شعبيهما الشقيقين .

قد اتفقتا على ما يلي :

الفصل الأول

تمهيد

(المادة الأولى)

يبدل الطرفان المتعاقدان جهودهما لتشجيع التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني بينهما في مختلف القطاعات ، والى أقصى حد ممكن لتنمية

امكانيات تبادل المنافع ، وفقا لاحكام هذه الاتفاقية ، وفي اطار القوانين والأنظمة والاجراءات السارية فى كل من البلدين •

(المادة الثانية)

تعريف

يقصد بالكلمات والعبارات الواردة أدناه ، لأغراض هذه الاتفاقية المعانى المبينة ازاءها الا اذا دل سياق النص على غير ذلك :

١ - الاتفاقية : اتفاقية التعاون الاقتصادى والتجارى والاستثمارى والفنى بين البلدين •

٢ - الطرفان المتعاقدان : حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية مصر العربية •

٣ - الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل : الرسوم التى تفرضها الدولة الطرف على السلع المستوردة ، بسقضى التعريفه الجمركية أو اللوائح الملحقه بها أو المكمله لها ، والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل التى تفرضها على السلع المستوردة ، بسقضى أية قوانين أو أنظمة أخرى ، أيا كان اسم هذه الرسوم والضرائب أو الجهة الجايية لها فيما عدا ضريبة الاستهلاك •

٤ - القيود غير الجمركية : التدابير والاجراءات التى قد تتخذها الدولة الطرف ، للتحكم فى الاستيراد من الطرف الآخر ، لغير الأغراض التنظيمية أو الاحصائية البحتة ، وتشمل هذه القيود على وجه الخصوص القيود الكمية والنقدية والادارية التى تفرض على الاستيراد •

٥ - اللجنة المشتركة للتعاون الثنائى : اللجنة المشتركة المشكله من حكومتى الطرفين المتعاقدين بموجب الاتفاق المبرم بينهما فى ٢٤ شعبان ١٤٠٩ هـ الموافق

الفصل الثانى

التبادل التجارى

(المادة الثالثة)

١ - يسمح الطرفان المتعاقدان بحرية استيراد وتصدير المنتجات الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية والمنتجات المصنعة ونصف المصنعة ذات المنشأ الوطنى فى كل منهما ، وتعفى من كافة الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل ، ومن القيود غير الجمركية ، وذلك وفقا لجداول السلع المرفقة بالاتفاقية .

٢ - تعامل السلع المتبادلة بين البلدين فيما يتعلق بضريبة الاستهلاك معاملة الاتاج الوطنى .

٣ - يعمل الطرفان المتعاقدان على توسيع نطاق جداول السلع المرفقة بالاتفاقية بصورة متدرجة لتنمية التبادل التجارى بينهما بشكل متوازن وذلك باضافة سلع جديدة لهذه الجداول .

٤ - يمكن لأى من الطرفين المتعاقدين أن يطلب كتابة حذف سلع معينة من الجداول المرفقة وذلك بصورة مؤقتة ولأسباب مبررة تعود الى حماية الصناعات الناشئة أو وضع ميزان المدفوعات .

٥ - يجرى بحث وقرار طلبات الاضافة والحذف المشار اليهما فى الفقرتين ٤،٣ أعلاه فى اطار اللجنة الفرعية المنصوص عليها فى المادة (٢٢) من هذه الاتفاقية وفى حالة حذف سلعة من الجداول المذكورة يظل الاعفاء قائما بالنسبة للواردات منها التى تتم بناء على تعاقدات كانت قائمة قبل سحب الاعفاء على أن يتم تسوية هذه التعاقدات خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ الاتفاق على حذف السلعة من الجداول .

(المادة الرابعة)

لا تسرى الاعفاءات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية على السلع المصنعة ونصف المصنعة ، المنتجة في المناطق الحرة في كل من البلدين ، والمصدرة الى البلد الآخر .

(المادة الخامسة)

١ - تعتبر السلع المصنعة ونصف المصنعة المدرجة بجدول السلع المرفق ذات منشأ وطني في كل من البلدين اذا كانت القيمة المضافة المحلية الناشئة عن انتاجها فيها ، لا تقل عن نسبة ٤٠٪ من القيمة النهائية لها عند اتمام انتاجها ، ويتم الاتفاق على عناصر القيمة المضافة بين الطرفين في اطار اللجنة الفرعية المنصوص عليها في المادة (٢٢) من هذه الاتفاقية ، ويستهدى في ذلك بالمبادئ التي تطبق في اطار الجامعة العربية كما يجب أن تحسب هذه السلع أو تكون مصحوبة بدلالة منشأ توضيح بلد الصنع واسم المصنع وعنوانه .

٢ - يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين ، أن يطلب خفض النسبة المشار اليها في الفقرة (١) من هذه المادة ، اذا كانت هذه السلعة من الصناعات التجميعية أو ذات طبيعة استراتيجية أو ذات أهمية خاصة للطرف المتعاقد المنتج ، وتبحث اللجنة الفرعية مثل هذا الطلب وفي حالة اقراره يكون محددًا بفترة زمنية .

٣ - ترفق بالشحنات المصدرة من الطرفين المتعاقدين ، شهادة منشأ صادرة ومصدقة من السلطة المختصة في البلد المصدر ، ومثبت بها بيانات صحة المنشأ ، وتكون هذه الشهادة مطابقة للنموذج الملحق بهذه الاتفاقية .

٤ - يتبادل الطرفان المتعاقدان قوائم بالمصانع المرخص لها والمنتجة في أي من البلدين وكذلك أي تعديلات تطرأ عليها ، تتضمن بيانات وافية عنها ، وعلى الأخص السلع الصناعية التي تنتجها وطاقاتها الانتاجية .

٥ - يعتبر المنشأ الوطني في كلا البلدين منشأ واحدا ، بالنسبة لاحتساب القيمة المضافة الناشئة عن مراحل انتاج السلعة أو العناصر الداخلة في انتاجها اذا كانت قد تحققت في البلدين معا .

(المادة السادسة)

١ - يلتزم الطرفان المتعاقدان بسراعاة خلو المنتجات الزراعية والحيوانية المتبادلة بينهما عند تصديرها من الآفات الزراعية والأمراض الحيوانية ، ويجب أن تكون تلك المنتجات مصحوبة بشهادات صحية تثبت ذلك ، صادرة من جهة حكومية مختصة في البلد المصدر ، وفي حالة اعلان وجود أوبئة في أى من البلدين من قبل احدى المنظمات الدولية المتخصصة ، فيجب أن تكون هذه الشهادات معززة بشهادة من المنظمة الدولية المعنية .

٢ - يتعهد الطرفان المتعاقدان بسراعاة أن تكون المنتجات الغذائية المصنعة والمصدرة من كل منهما الى بلد الطرف الآخر ، صالحة للاستهلاك ، وأن تكون مصحوبة بشهادات تثبت ذلك صادرة من جهة حكومية مختصة في البلد المصدر .

٣ - لا تطبق هذه الاتفاقية على المنتجات والمواد المنوع ادخالها أو استهلاكها أو تداولها في بلد أى من الطرفين المتعاقدين بسوجب أنظمتة المرعية لأسباب دينية أو صحية أو أمنية .

(المادة السابعة)

يراعى الطرفان المتعاقدان أن تكون المنتجات المصدرة من كل منهما ، الى بلد الطرف الآخر مطابقة للمواصفات والمقاييس المعتمدة في أى من البلدين أو المعمول بها دوليا .

(المادة الثامنة)

١ - لا يجوز اعادة تصدير المنتجات ذات المنشأ الوطني التي يجرى تبادلها بين بلدي الطرفين المتعاقدين الى بلد ثالث ، الا بموافقة كتابية من بلد المنشأ .

٢ - يمنح الطرفان المتعاقدان التسهيلات اللازمة لتجارة إعادة التصدير فيما بينهما في منتجات الدول الأخرى إذا كانت قواعد الاستيراد والتصدير تسمح بذلك في كل منهما .

(المادة التاسعة)

يقدم الطرفان المتعاقدان كافة التسهيلات اللازمة لمنح توكيلات لشركات الطرف الآخر في بلده ، طبقاً للقوانين والأنظمة النافذة لديه .

(المادة العاشرة)

يعمل الطرفان المتعاقدان على تنسيق الشؤون الجمركية فيما بينهما بما في ذلك تبادل المعلومات والبيانات ومنع المخالفات الجمركية ومكافحة التهريب وحظر دخول المواد المنوع تداولها في كل من البلدين .

(المادة الحادية عشرة)

١ - يعمل الطرفان المتعاقدان على الاشتراك في المعارض والأسواق الدولية التي تقام في بلد الطرف الآخر ، ويسمح كل منهما للآخر ، بإقامة المعارض المؤقتة، العامة أو المتخصصة على أراضييه ، ويقدم له كافة التسهيلات اللازمة لذلك ، في حدود القوانين والأنظمة السائدة .

٢ - يشجع الطرفان انشاء شركات مشتركة للتجارة فيما بين البلدين والخدمات المرتبطة بها كالنقل والتخزين والتعبئة والتسويق حسب القوانين والأنظمة المرعية في كلا البلدين .

الفصل الثالث

النقل والمواصلات

(المادة الثانية عشرة)

١ - يمنح الطرفان المتعاقدان كافة التسهيلات اللازمة للمرور العابر لسيارات الشحن والركوب العمومية ، وما تحمله من بضائع أو أشخاص ولسائقها

ومساعدتهم ، طبقاً للأنظمة السارية في كل منهما ، ووفقاً لأحكام اتفاقية تنظيم النقل بالعبور بين دول الجامعة العربية التي يوافقان على تطبيقها فيما بينهما .

٢ - يحظر المرور العابر (الترانزيت) للبضائع الممنوع إدخالها الى أراضي كل من البلدين أو تداولها فيها ، بموجب أنظمتها المرعية .

(المادة الثالثة عشرة)

١ - تمنح السلطات المختصة عبر الحدود في بلدي الطرفين المتعاقدين رخصة مؤقتة صالحة لمدة ثلاثة أشهر للسيارات الخاصة القاصدة أحد البلدين وذلك في اطار القواعد المنظمة لذلك .

٢ - يسمح الطرفان المتعاقدان ، بدخول سيارات الشحن ، والمسجلة في بلد الطرف الآخر الى مقاصدها أو المراكز الحدودية في أراضي بلدي الطرفين، مع وجوب التقيد بالنظم المرعية في كلا البلدين ومنها ما يتعلق بتحديد الأوزان والأحمال والأبعاد للسيارات والشاحنات المسموح لها بالسير على الطرق ، وأن تخضع هذه السيارات وسائقها أثناء تواجدهم في بلد الطرف الآخر لكافة النظم والقوانين المعمول بها في هذا البلد .

٣ - يسمح الطرفان المتعاقدان لسيارات الركاب العمومية المسجلة في بلد أحد الطرفين ، بدخول أراضي الطرف الآخر لمزاولة نشاط النقل بالأجر بين البلدين على الخطوط الرئيسية المحددة لهذا الغرض ، ووفق ما يتم الاتفاق بشأنه بين السلطات المعنية بالنقل في كلا البلدين .

٤ - يمنح الطرفان المتعاقدان التسهيلات اللازمة للسيارات الخاصة المسجلة في بلد الطرف الآخر لدخول أراضيه والتجول فيها والمرور عبرها ، اذا كان فيها مالكوها أو سائقوها وفقاً للنظم المتبعة في كل من البلدين .

٥ - تقبل السلطات المختصة في بلد كل من الطرفين المتعاقدين ، وثائق التأمين على السيارات وسائقها ومساعدتهم وما تحمله من ركاب أو بضائع ،

الصادرة من شركات التأمين في بلد الطرف الآخر أو المعتدة منها وفقا لما سيرد في الاتفاقية الثنائية للنقل .

٦ - لا يجوز بأى حال للسيارات مهما كان نوعها المسجلة في بلد أحد الطرفين المتعاقدين أن تزاوّل نشاط النقل الداخلى في بلد الطرف الآخر ، ويقصد بالنقل الداخلى النقل المبتدىء من أى نقطة فى داخل أحد البلدين الى نقطة أخرى فى نفس هذا البلد ، ولا يجوز كذلك النقل من بلد أحد الطرفين بسيارات الطرف الآخر الى بلد ثالث .

٧ - يعفى الطرفان المتعاقدان سيارات كل منهما المنصوص عليها فى هذه المادة وسائقها ومساعدتهم عند دخولها وسيرها فى بلد الطرف الآخر من أية ضرائب أو رسوم أيا كان نوعها أو الجهة الجابية لها .

(المادة الرابعة عشرة)

١ - يمنح الطرفان المتعاقدان أفضلية للنقل والشحن البرى والبحرى والجوى للبضائع المتبادلة بين بلديهما ، على وسائل النقل والملاحة الوطنية .

٢ - يعمل الطرفان المتعاقدان على اقامة وتدعيم خطوط منتظمة للنقل البرى والبحرى والجوى فيما بينهما .

٣ - تمنح السفن المملوكة لأى من الطرفين المتعاقدين والمسجلة فيها وتحمل علمها ، ولحصولتها فى الموانئ البحرية لبلد الطرف الآخر ، نفس المميزات والأفضليات الممنوحة لمثيلاتها الوطنية فى كلا البلدين ، وذلك فيما يتعلق بالشحن والتفريغ والارشاد والانارة وتقديم التسهيلات الأخرى ، وذلك فى حالة النقل البحرى المباشر بين البلدين ، وفى غير هذه الحالة تقدم للسفن التابعة لكل دولة طرف فى موانئ الطرف الآخر معاملة لا تقل عما يقدمه للدول الأخرى .

الفصل الرابع

التعاون الاقتصادي والاستثمارى والفنى

(المادة الخامسة عشرة)

يمنح كل من الطرفين رعايا الطرف الآخر تسهيل الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادى فى بلده طبقا للقوانين والأنظمة السارية فيه .

(المادة السادسة عشرة)

١ - يسمح الطرفان المتعاقدان بحرية انتقال رؤوس الأموال التى يوظفها أحد البلدين أو رعاياه من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين فى البلد الآخر .
على أن يكون انتقال هذه الأموال من خلال القنوات المصرفية .

٢ - يعمل الطرفان على تشجيع وتسهيل استثمار هذه الأموال بحرية تامة فى كافة المجالات فيما عدا المجالات الممنوعة على مواطنى الدولة المضيفة أو المقصورة عليهم .

٣ - يعامل المستثمر من أحد الطرفين فى بلد الطرف الآخر معاملة المستثمر الوطنى من حيث التسهيلات الممنوحة للاستثمار فى مجال اصدار التراخيص ورسوم التأسيس وتوفير الأراضى اللازمة للمشروع وتقديم خدمات المرافق والمنافع العامة باستثناء الأراضى والقروض والاعانات وبرامج الشراء التشجيعية التى تقدمها كل دولة لمواطنيها دون غيرهم .

(المادة السابعة عشرة)

يكفل الطرفان المتعاقدان لرؤوس الأموال والاستثمارات التابعة لرعايا الطرف الآخر كافة الضمانات الأساسية وبوجه خاص :

١ - عدم اتخاذ اجراءات من شأنها أن تؤدى الى حرمان المستثمر من ملكية رأسماله أو أرباحه كليا أو جزئيا ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، بوسائل كالتأميم

أو المصادرة أو نزع الملكية غير القانوني أو الاستيلاء الجبري أو الحجز غير القضائي
أو تجميد الأموال ، أو فرض الحراسة .

٢ - عدم فرض قيود من أى نوع على حق المستثمر في استيفاء واعادة
تحويل أصل رأس المال وأرباحه واستهلاكاته والتعويضات عنه وأية حقوق
أخرى ناتجة عن الاستثمار وأن يكون التحويل بالعملة التي أدخل بها أو أى عملة
أخرى قابلة للتحويل يتم الاتفاق عليها ، وأن يتم التحويل بعد انتهاء التصرف دون
تأخير لا مبرر له .

٣ - يستحق المستثمر تعويضا عادلا وعاجلا عما يصيبه من ضرر نتيجة
لتعرضه لأى من المخاطر والتدابير الواردة في الفقرة / ١ أعلاه على وجه الخصوص
وأن يكون التعويض نقديا وعاجلا اذا تعذر اعادة الاستثمار الى حالة قبل وقوع
الضرر ، ويكون هذا التعويض بنفس عملة الاستثمار أو أى عملة قابلة للتحويل .
كما يستحق المستثمر التعويض عن الخسائر التي يتكبدها نتيجة حدوث
أى من المخاطر غير التجارية الأخرى وذلك وفقا لنفس الأسس التي تتبع في
تعويض مواطنى الدولة المضيقة في مثل هذه الحالات .

٤ - يستحق المستثمر تعويضا اضافيا في حالة تأخير دفع التعويضات
المذكورة أعلاه بما يعادل سعر العائد انسائد في السوق بتاريخ استحقاق
التعويض .

(المادة الثامنة عشرة)

١ - يشجع الطرفان المتعاقدان قيام المشروعات الاستثمارية المشتركة
برؤوس أموال عامة أو خاصة أو مختلطة ضمن قوانين الاستثمار والأنظمة المرعية
في كلا البلدين .

٢ - يسهل كل من الطرفين منح أفضلية لاستيراد المكونات الاستثمارية للمشروعات المشتركة . اذا توافرت في بلد الطرف الآخر ، وكانت تتمتع بالمواصفات التي تتطلبها تلك المشروعات .

(المادة التاسعة عشرة)

١ - يعمل الطرفان على تشجيع التعاون الفني بين البلدين في مختلف المجالات التكنولوجية والتقنية والعلمية والثقافية والتربوية والشبابية والاعلامية والصحية وغيرها ، وتطوير مختلف الوسائل التي تؤدي الى ذلك ، مثل تبادل المعلومات والبحوث والزيارات والوفود وتسهيلات التدريب والمواد المطبوعة والمسموعة والمرئية والمنح الدراسية والتدريبية .

٢ - يعمل الطرفان المتعاقدان على ايجاد تعاون وثيق بين الجهات الرسمية المختصة بالمواصفات والمقاييس في كل منهما ، يتم من خلاله تبادل الخبرات ، والمعلومات حول الأنظمة والمعايير المعمول بها في كل منهما ، وسبل تطبيقها على السلع المتبادلة بينهما .

الفصل الخامس

أحكام عامة وختامية

(المادة العشرون)

يوافق الطرفان المتعاقدان على بحث امكانية عقد اتفاقيات فرعية متخصصة تنبثق عن هذه الاتفاقية تشمل على معالجة شاملة لأي مجال من مجالات التعاون بين البلدين كلما دعت الحاجة الى ذلك .

(المادة الحادية والعشرون)

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع وتسهيل التعاون بين القطاع الخاص في بلديهما لتدعيم دوره في تنمية علاقات التجارة والاستثمار وغيرها بين البلدين .

ويشمل ذلك بوجه خاص تبادل المعلومات والزيارات والوفود وعقد اللقاءات والندوات المشتركة واقامة المعارض المؤقتة .

(المادة الثانية والعشرون)

حيث أن من بين المهام الرئيسية للجنة المشتركة للتعاون الثنائي بين البلدين والمشكلة بموجب الاتفاق المبرم بينهما في ٢٤ شعبان ١٤٠٩ ، الموافق ٣١ مارس ١٩٨٩ ، تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات وبرامج التعاون الموقعة بينهما .

ورغبة في حسن تنفيذ هذا الاتفاق وضمانا لتحقيق وتنمية المصالح المشتركة للبلدين الشقيقين وشعبيهما :

١ - تتولى مسئولية الاشراف على تنفيذ بنود هذه الاتفاقية اللجنة المشتركة للتعاون الثنائي وتشكل لهذا الغرض لجنة فرعية من وزراء الاقتصاد في البلدين تختص بالمسائل ذات الطبيعة الجسركية والمالية الواردة في الاتفاقية وما يحال اليها من قبل اللجنة المشتركة لبحثه .

٢ - تقدم اللجنة الفرعية المشتركة توصياتها الى اللجنة المشتركة للتعاون الثنائي بين البلدين .

(المادة الثالثة والعشرون)

تصبح هذه الاتفاقية نافذة بعد التصديق عليها وعلى ملاحقتها من جانب حكومتى الطرفين المتعاقدين طبقا للنظم التشريعية في كل من البلدين ، ويبدأ العمل بها بعد انقضاء ثلاثين يوما من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها وينطبق ذلك على سريان أية تعديلات تجرى عليها .

(المادة الرابعة والعشرون)

يعمل بهذه الاتفاقية لمدة عامين ، ويتجدد العمل بها تلقائيا لفترات مماثلة اذا لم يبلغ أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر برغبته في انهاء العمل بها كتابة وذلك في موعد يسبق تاريخ انتهاء أجلها بثلاثة أشهر على الأقل .

تم التوقيع على هذه الاتفاقية من أصلين باللغة العربية في يوم الثلاثاء السادس عشر من شهر شعبان عام ١٤١٠ هـ (الموافق ١٣ من شهر مارس عام ١٩٩٠ م) .

عن حكومة

المملكة العربية السعودية

وزير المالية والاقتصاد الوطنى

محمد أبا الخيل

عن حكومة

جمهورية مصر العربية

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

د/ يسرى على مصطفى

جدول السلع المصرية المعفاة من الرسوم الجمركية

مبنية طبقا للتعريفات الجمركية للمملكة العربية السعودية لسنة ١٤٠٤ هـ

الصنف	البند الجمركي	مسلسل
جبن : ١ - أبيض .	٤/٤	١
بصيلات وبصيلات ودرنات وجذور درنية وبصلية مرقدة أو منبثة أو مزهرة .	١/٦	٢
نباتات وجذور حية أخر ، بما فيها الأغراس والفسائل والطعوم والعقل .	٢/٦	٣
خضر ونباتات صالحة للأكل ، طازجة أو مبردة .	١/٧	٤
خضر ونباتات صالحة للأكل (مطبوخة وغير مطبوخة) مجمدة .	٢/٧	٥
خضر ونباتات صالحة للأكل ، في ماء مملح أو مكبرات أو مضاف إليه مواد أخرى بقصد الحفظ المؤقت ، ولكن محضرة خصيصا للاستعمال المباشر .	٣/٧	٦
خضر ونباتات صالحة للأكل ، مجففة أو منزوع ماؤها كاملة أو مقطعة أو مشرحة أو مفتتة أو مسحوقة ، دون أن تكون محضرة أكثر من ذلك .	٤/٧	٧
بقول يابسة مفصصة ، نجوبا كاملة أو مقشورة أو مكسرة أو مفلوقة أو مجروشة .	٥/٧	٨
قلقاس رومي . بطاطة حلوة (جزر يمانى) .	٦/٧	٩
منجبة (مانجو) وجوافة .	١/٨	١٠

مستلسل	البند الجمركى	الصنف
١١	٢/٨	حمضيات طازجة أو جافة .
١٢	٣/٨	تين طازج أو جاف .
١٣	٤/٨	عنب طازج أو جاف .
١٤	٦/٨	تفاح وكثيرى وصفرجل طازجة .
١٥	٧/٨	مشمش ، خووخ ، برقوق ، ايكى دنيا (بشملة) .
١٦	٨/٨	فراولة (فرينز) .
١٧	١٠/٨	فواكه وأثمار (مطبوخة أو غير مطبوخة) مجمدة بدون إضافة سكر .
١٨	٩/٩	بذور يانسون ، جاذبة (يانسون صينى) كراوية ، وعرعر - شمر - كسبرة - كيون .
١٩	٨/١١	نشأ حبوب ونشأ جذور ودرنات ، اينولين .
٢٠	١/١٢	حبوب وأثمار زيتية ، كاملة أو مكسرة ، ما عدا الخشخاش وبذوره .
٢١	٧/١٢	نباتات وبذور وأثمار طيبة .
٢٢	١١/١٥	جلسرين وسوائل جلسرينية .
٢٣	١/١٧	سكر قصب فى جميع حالاته .
٢٤	٢/١٧	جلوكوز فى جميع حالاته .
٢٥	٣/١٧	عسل أسود (دبس سكر) .
٢٦	٣/٢٠	فواكه مجمدة ، مضاف إليها سكر .
٢٧	٤/٢٠	فواكه ، قشور فواكه ، نباتات وأجزاء نباتات ، محفوظة بالسكر (بطريقة التقطر أو التلميع أو التبلور) .

مستلسل	البند الجمركي	الصنف
٢٨	١٣/٢٧	شمع برافين .
٢٩	١١/٣٨	مطهرات ، ومبيدات حشرات .
٣٠	١٠/٤٠	سيور نقل مواد وسيور نقل حركة من مطاط مبركن .
٣١	١١/٤٠	الإطارات بأنواعها .
٣٢	٣/٤٢	ألبسة ولوازمها من جلد طبيعي أو اصطناعي أو مجدد .
٣٣	٥/٤٢	مصنوعات آخر من جلد طبيعي أو اصطناعي أو مجدد .
٣٤	١١/٤٨	ورق حائط ولانكروستا ، ورق للزجاج (فتروفاني)
٣٥	٨/٤٩	صور استنساخية من جميع الأنواع .
٣٦	٥٦٦٥٥٥١	من الفصل ٥٦٦٥٥٥١ خيوط ومنسوجات قطنية وتركيبية واصطناعية ومخلوطة .
٣٧	٦/٥٩	أصناف آخر مصنوعة من خيوط أو خيوط حزم أو حبال أو أمراس ماعدا النسيج والأصناف المصنوعة من نسيج .
٣٨	١/٦٠	نسيج مصنرة غير مطاطه ولا ممططة .
٣٩	٢/٦٠	أقفز ، مصنرة غير مطاطه ولا ممططة .
٤٠	٤/٦٠	أشعر ، (ألبسة داخلية) مصنرة ، غير مطاطة ولا ممططة .
٤١	٥/٦٠	أدثرة (ألبسة خارجية) وتوابعها (مثل الشال ورباط العنق . . إلخ) وغيرها من الأصناف المصنرة ، غير مطاطة .

<u>مسابل</u>	<u>البند الجمركي</u>	<u>الصنف</u>
٤٢	١/٦١ ، ٢/٦١٦	ملابس جاهزة باستثناء الشماغ والغتر والمشاح والعبي ٣/٦١ ، ٤/٦١ والملابس المصنوعة من الخوير .
٤٣	٦/٦٨	ورق صنفري .
٤٤	١١/٦٩	أواني وأدوات للاستعمال المنزلي أو التواليت من الصيني .
٤٥	١٦/٧١	حلي (غواية) تقليدية .
٤٦	١٠/٧٣	قضبان وعيدان من حديد أو صلب للحفر التعديني وغيره .
٤٧	١١/٧٣	زوايا وأشكال خاصة من حديد أو صلب .
٤٨	١٢/٧٣	أطواق وسلخ من حديد أو صلب مجاخة بالحرارة أو بدونها .
٤٩	١٤/٧٣	أسلاك من حديد أو صلب .
٥٠	٢٥/٧٣	حبال وأمراس من أسلاك حديد أو صلب وإن كانت مضمفورة عدا المعزول منها للكهرباء .
٥١	٢٦/٧٣	أسلاك شائكة من حديد أو صلب .
٥٢	٢٩/٧٣	سلاسل وأجزاءها من حديد صب أو حديد أو صلب .
٥٣	٤٠/٧٣	من البند ٧٣/٤٠ . أغطية الجارى .
٥٤	١٢/٧٦	حبال وأمراس من أسلاك المونيوم وإن كانت مضمفورة عدا المعزول منها للكهرباء .
٥٥	١١/٨٢	أمواس وآلات حلاقة ونصاها بما في ذلك اتصال غير تامة الصنع وإن كانت بشكل قدد .
٥٦	٣/٨٣	لوازم نوافذ - مفصلات - سبليونات وكوالين .

<u>الصنف</u>	<u>البند الجمركي</u>	<u>مسلسل</u>
مراجل بخارية .	١/٨٤	٥٧
ماكينات اللحام وجه واحد .	١١/٨٥	٥٨
مركبات وعربات سكك حديدية وترام للمسافرين والأمتعة والبريد والمساجين وغيرها من مركبات معدة لاستعمالات خاصة .	٥/٨٦	٥٩
عربات نقل بضائع للسكك الحديدية والترام .	٧/٨٦	٦٠
دراجات بدون محركات (بما فيها الدراجات ذات الثلاث عجلات وبصندوق للتوزيع وما يماثلها .	١٠/٨٧	٦١

جدول السلع السعودية المعفاة من الرسوم الجمركية
مبنية طبقاً للتعريفات الجمركية لجمهورية مصر العربية لسنة ١٩٨٦
وتعديلاتها

<u>الصنف</u>	<u>البند الجمركي</u>	<u>مسلسل</u>
محضرات علفية معسلة أو محلاه ، محضرات أخرى لتغذية الحيوانات .	من البند ٧/٢٣	١
(ب) محضرات تغذية الحيوانات .		
(ج) غيرها .		
ملح الطعام .	١/٢٥	٢
كبريت من جميع الأنواع .	٣/٢٥	٣
جرافيت طبيعي .	٤/٢٥	٤
من البند ٥/٢٥ ب رمال طبيعية .		٥

مستعمل	البند الجمركي	الصنف
٦	من البند ٧/٢٥	طفل (كاولين وبنتونيت) .
٧	من البند ١٧/٢٥	ب حصي وحصباء مجروشة .
٨	من البند ٢٠/٢٥	جبس بأنواعه .
٩	٢٢/٢٥	كلمس جير حي أو مطفا ، كلمس مائي ، ما حدا أكسيد الكالسيوم وهيدروكسيده .
١٠	من البند ١/٣٢/٢٥	الأتربة الملونة .
١١	٩/٢٧	زيوت النفط أو زيوت المواد المعدنية القارية ، خام .
١٢	١/١٠/٢٧	نقط مصفى (مكرر) جزئيا بما فى ذلك الزيوت المقطرة أوليا (تبرد كرود) .
١٣	١٠/٢٧	ب بتزين بما فى ذلك بتزين الطائرات .
١٤	١٠/٢٧	ج وقود نفاثات من نوع البتزين .
١٥	٥/١٠/٢٧	كبروسين بما فى ذلك وقود للنفاثات من نوع الكبروسين .
١٦	١٠/٢٧	ط زيوت تشحيم ومحضرات التشحيم .
١٧	١٠/٢٧	ك زيت المحولات .
١٨	١٠/٢٧	ل زيوت نفطية ومعدنية أخرى .
١٩	٢/أ/١١/٢٧	غاز البوتين .
٢٠	من البند ١١/٢٧	ب غاز البروبان .
٢١	١٤/٢٧	ب الأسفلت (قار نفطى) .
٢٢	من البند ٤/٢٨	أ هيدروجين .
٢٣	من البند ٦/٢٨	حامض هيدروكلوريك .

مستلسل	البند الجمركى	الصنف
٢٤	من البند ٨/٢٨	حامض كبريتيك .
٢٥	١٦/٢٨	نشادر (امونيا) لامائى أو محلولة .
٢٦	من البند ٥٨/٢٨	سائل تبريد المحركات .
٢٧	من البند ١/٢٩	بيوتين ، ستايرين ، بروبلين ، اثيلين ، ثنائى كلوريد الاثيلين .
٢٨	من البند ١/٢/٢٩	كلوريد الفينيل الأحادى (مونوكلورو ايثلين) .
٢٩	أ/٤/٢٩	كحولات الميثيل (الميثانول) .
٣٠	٥/٤/٢٩	إثيلين . جليكول .
٣١	من البند ١/٤/٢٩	بيوتين ١/
٣٢	من البند ٨/٢٩	بيوتال الإثير الثلاثى الميثيل .
٣٣	١/١٣/٢٩	أستون .
٣٤	من البند ٣٥/٢٩	ميلامين .
٣٥	١/٣١	جرانو وغيره من الأسمدة الطبيعية ، حيوانية أو نباتية الأصل ، وإن كانت مخلوطة فيما بينها ولكن غير معالجة كيميائياً .
٣٦	من البند ١١/٣٨	المبيدات الحشرية ، المطهرات عدا النفتالين .
٣٧	من البند ١/٣٩	راتنجات الفينول : (أ) سوائل أو عجن (بما فى ذلك المستحلبات والتبذدات والمحاليل) . (ب) كتل ، قطع ، حبيبات ، رقائق ، مساحيق (بما فى ذلك مساحيق القوالب) عدا بودرة كبس الفينول (فورمالدهايد) وبولى فينيل كلورايد .

الصفحة	البند الجمركي	مستعمل
بولي بروبيلين، بولي ستايرين، بولي اثيلين منخفض الكثافة الخطي وبولي اثيلين عالي الكثافة، بولي اثيلين منخفض الكثافة :	من البند ٢/٣٩	٣٨
(أ) سوائيل أو عججن (بما في ذلك المستحلبات والتبددات والمحاليل) .		
(ب) كتل، قطع، حبيبات، رقائق، مساحيق (بما في ذلك مساحيق القولية) فيما عدا بودرة كبس الفينول (فورمالدهايد) وبولي فينيل كلوريد .		
راتنجات البولي استر الغير مشبعة وراتنجات الألكيل :	من البند ٥/٣٩	٣٩
(أ) سوائيل أو عججن (بما في ذلك المستحلبات والتبددات والمحاليل) .		
(ب) كتل، قطع، حبيبات، رقائق، مساحيق بما فيها مساحيق القولية .		
الإطارات بأنواعها .	١١/٤٠	٤٠
كرتون مجعد (مضلع) .	من البند ٥/٤٨	٤١
قضبان وعيدان من حديد للبناء وغيره .	من البند ١٠/٧٣	٤٢
زوايا وأشكال خاصة من حديد أو صلب .	من البند ١١/٧٣	٤٣
أسلاك من حديد أو صلب .	١٤/٧٣	٤٤
حبال وأمراس من أسلاك حديد أو صلب وإن كانت مضمفورة عدا المعزول منها للكهرباء .	٢٥/٧٣	٤٥
أسلاك شائكة أو غير شائكة من حديد أو صلب .	٢٦/٧٣	٤٦

مستلسل	البند الجمركى	الصنف
٤٧	٢٧/٧٣	نسج وشباك معدنية من أسلاك حديد أو صلب . الخ
٤٨	من البند ٧٣/٤٠ ج	أغطية وقيمان علب المرطبات المصنوعة من حديد وأغطية المجرى .
٤٩	من البند ٧٤/٣ ب	قضبان وعيدان من نحاس .
٥٠	١٠/٧٤	الأسلاك والأمراس الغير معزولة (من نحاس) .
٥١	من البند ٧٦/١٠	علب المونيوم .
٥٢	١٢/٧٦	أسلاك وأمراس من المونيوم (غير معزولة) .
٥٣	١٦/٧٦ و	أغطية وقيمان علب المرطبات المصنوعة من المونيوم .

اسم الدولة شعار الجامعة شعار الدولة المصدرة رقم الشهادة
تاريخها

شهادة منشأ

المصدر وعنوانه :

الشركة المنتجة :

المستورد وعنوانه :

رقم وتاريخ الفاتورة :

القيمة بالعملة المحلية	الكمية	الوزن		نوع البضاعة	الطرود		
		القائم	الصافي		العدد	النوع	الرقم

القيمة الإجمالية رقما وكتابة

بيان عناصر الإنتاج

القيمة	الكمية	عناصر التكلفة الأجنبية
		١ -
		٢ -
		٣ -
		٤ - عائدات لجهة أجنبية

المجموع

التكلفة النهائية للإنتاج

تصريح المصدر : أصرح بصحة المعلومات الواردة أعلاه وبأن البضائع هي من منشأ

وأن نسبة القيمة المحلية المضافة تمثل نسبة (رقما) (كتابة) من كلفة الإنتاج الكلية .

تشهد
وأن نسبة القيمة المضافة تمثل (رقما) (كتابة)
من كلفة الإنتاج الكلية .
التوقيع
بأن السلع الموضح بيانها أعلاه هي من منشأ